

دور المؤسسة العسكرية في السياسة التركية وانعكاساته الدولية

م.د. عامر علي راضي العلق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تسعى هذه الدراسة الى كشف وتحليل الابعاد المختلفة التي تضطلع بها وتمارسها المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية، والتي شهدت مؤخراً بعض التحول بحيث وجد العسكر انفسهم وقد زج بهم الى مواجهة حتمية مع القوى السياسية المدنية والبيئة الدولية، لذلك يمكن الادعاء ان تركيا تقف اليوم عند مفترق طرق، فأما نجاح القوى السياسية المدنية في اقضاء العسكر (وهذا احتمال بعيد عن الواقع حالياً)، أو التقهقر مجدداً خصوصاً اذا لجأ الجيش الى سلاحه التقليدي-الانقلاب-مثلما اعتاد في الماضي، والتساؤل المركزي الذي تتمحور حوله هذه الافكار هو بأنعكاسات ذلك على علاقات تركيا الخارجية، وهل ان القول بأن المؤسسة العسكرية قد تبنت تصدير قضاياها الى الخارج لحماية نفسها من الداخل بينما اعتمدت الحكومة التي يرأسها حزب العدالة والتنمية الى استراتيجية تقوم على تغيير الداخل من خلال الخارج.

وتأتي الاهمية هنا حين اقتربنا بعض الشيء من الثابت والمتغير لحلقة مهمة ورئيسية في الفضاء التركي وهي مفتاح لفهم الادوار المستقبلية للمؤسسة العسكرية التركية والاهم ان ذلك يحدث في منطقة مرشحة لمتغيرات سريعة.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي والمقارن مع الرجوع الى المنهج التاريخي كلما تطلب الامر ذلك.

ووفق الاطار العام للدراسة تم تقسيمها الى:

- 1- الاصول التاريخية للمؤسسة العسكرية التركية.
- 2- بنية وخصوصية المؤسسة العسكرية التركية.
- 3- اشكالية الهوية التركية.
- 4- الجيش والهاجس الاسلامي.
- 5- الجيش الاكراد.
- 6- دورة الانقلابات.

1- الاصول التاريخية للمؤسسة العسكرية التركية

في محيط العلاقات الدولية لابد من التمييز بين استراتيجية عسكرية وسياسة عسكرية، فيما تذهب الاستراتيجية العسكرية الى كيفية استخدام الدولة لقوتها العسكرية من اجل تحقيق اهدافها الوطنية والقومية، أي انها تمثل احد المفاتيح لتحقيق تلك الاهداف الى جانب القوة الاقتصادية والبشرية والجغرافية والسياسية، فأن السياسة العسكرية تعني رؤية الدولة لدور القوة العسكرية في تلك العلاقات مثل نبذ وعدم نبذ استخدام القوة في حل الخلافات والمنازعات بين الدول وغيرها (1)، وفي السياق ذاته فإن الجهة التي يوكل لها تنفيذ المهام تلك اضافة الى التوجه العام للدولة الا وهي المؤسسة العسكرية (وهو موضوع دراستنا) والتي يفترض بها ان تكون اكثر مؤسسات الدولة تنظيماً واحترافاً مستندة على عقيدة واضحة، وهي في تركيا لها وضع خاص.

وعند التدرج في موضوع البحث نجد الاعتقاد السائد في تركيا ان الجيش هو الذي استخلص الدولة من براثن الاحتلال واقامها من العدم وبسببه ظل الجيش محاطاً بهالة من التقدير التي تصل الى حد التعظيم، وبذات الوقت يعبر عن انعكاس الظروف التي احاطت بالبلد والتي اعلت من شأن الجيش وجعلت منه عامل الرجاء والامل، وتتمثل تلك الظروف في موقعها الاستراتيجي الامر الذي حولها الى ساحة صراع والنزاع فضلاً عن التمايز داخل تركيا ذاتها التي تضم عدة قوميات واديان وملل، كما ان التغيير الذي احده مصطفى كمال اتاتورك ضد الدولة العثمانية بتحويلها من معقل

م.د. عمر على راضى العلق

للخلافة الاسلامية الى دولة علمانية نافرة للدين ، هذا التغيير كان الجيش اداته وظل طوال الوقت حامياً له حتى اصبح مستقراً في الضمير العام ان للجيش دوراً مقدساً ، في الداخل يتمثل في الدفاع عن الجمهورية ضد ماسمي بالدعوات الانفصالية التي تحاول المساس بالدولة وكذلك التوجهات الاسلامية ، وهو ما يعني ان الجيش لم تكن رسالته تقتصر على الدفاع ضد العدوان الخارجي وتطوير الالة العسكرية واستخدام القوات بكفاءة عالية لتحقيق النصر فحسب ، لكنه حمل ايضاً مسؤولية حماية الدولة من الداخل عبر ضمان استمرار النظام العلماني الذي اصبح (نهجاً) للمجتمع لايسمح بالخروج عنه بل حتى مجرد مناقشته .(2)

وبالتالي فإن عسكرة المجتمع التركي لها خلفية ابعدها من المرحلة الكمال ، لأن الروح العسكرية تمثل جزء من الهوية التركية وركناً من بنيتها الشخصية ، ذلك ان التاريخ سجل للدولة العثمانية انها كانت (عسكرة جهادية) الامر الذي جعل لها في الفتوحات باعها المشهود مما ادى الى تأليب اوربا عليها ، ولكن ما ان دخلت المؤسسة العسكرية المعترك السياسي واهملت وظيفتها الاساسية (وهي الجهاد في ساحة الحرب) وبدأت تشترك في مؤتمرات القصر وفي تغيير السلاطين حتى تحولت الى مشكلة كبيرة وسبب مهم في تأخر الدولة العثمانية .(3)

من خلال ذلك تحولت المؤسسة العسكرية الى لاعب اساسي في الساحة السياسية التركية واصبحت احدى المحرمات التي لايمكن المساس بها او كما يعتقد البعض دولة داخل دولة ، وخلال العقود الاربعة الاخيرة قامت بثلاث انقلابات اطاحت بحكومات لم ترضي عنها ، كما قامت بأنقلاب ابيض لذات السبب ، واستمرت النخبة العسكرية تراقب السلوك السياسي والتصدي لأي تهديدات تقصد النيل من استقلال الجمهورية ووحدة اراضيها وامنها ولكل متريص لها ، حتى اصبحت اغلب اشكال الصراعات السياسية تستقوي بالجيش والاحتماء به .

2- بنية وخصوصية المؤسسة العسكرية التركية

م.د. عمر على راضى العلق

ظلت المؤسسة العسكرية تلعب دوراً مهماً منذ تأسيس الجمهورية التركية العثمانية عام 1923 ومايزال الكثير يعتقد انها بلد عسكري وهناك رباطاً لا انفصام له بين الدولة والقوات العسكرية التي اوكلت لها مهمة الحفاظ على علمانية الدولة، وهو ما عبر عنه رئيس الاركان التركي السابق حلمي افركوك بقوله: (ان العسكريين هم الذين قاموا ببناء نظام حديث في تركيا وأن هذا التغيير الذي شهدته تركيا على ايديهم له الاهمية نفسها بمثل ما لعصر النهضة الاوربية بالنسبة للغرب وأن هذه النهضة انما قامت بأيدي الجنود). (4)

وبطبيعة تطور الامور اصبحت النخبة العسكرية قوية بما يكفي لتدخلها في كافة السياسات واصبحت مرهوبة الجانب من القادة السياسيين خلافاً لما يقال بأن العسكرية هي امتداد للسياسة بوسائل اخرى، لأن من الطبيعي ان تحكم السياسة العمل العسكري والعكس غير صحيح ، وعليه فإن أي تغيير في هذه المعادلة يحدث ارباكاً في الدولة. الا انه يمكن ملاحظة ان تدخل القوات المسلحة في السياسة لا يقتصر على تركيا وحدها وإنما يعتبر ذلك احدى السمات البارزة للدول النامية ولا ينفى ذلك عظم تأثير الجيش التركي بشكل خاص على سياسة الدولة. (5)

الا انه هناك انطباع شائع وخاطيء بأستقلالية وحياد المؤسسة العسكرية عن السلطة والنظام السياسي في الدول الغربية ، ويساهم في تعزيز هذا الانطباع ترسخ مؤسسات المجتمع المدني فيها، ولكن عند اللقاء نظرة فاحصة على هذه الدول يتبين انها تشهد تدخلاً واضحاً ونفوذاً متصاعداً من قبل القوات المسلحة في السلطة السياسية بصورة مباشرة او غير مباشرة او عبر ممثلها او حلفائها في المجمع الصناعي الحربي الذي يحتل مرتبة الصدارة في توجيه الاستراتيجية العالمية لهذه الدول، ومثال الولايات المتحدة شديد الدلالة على تعاظم نفوذ المجمع الصناعي الحربي في تعزيز اتجاه الادارة لضمان التفوق العسكري المطلق وفرض الهيمنة على العالم ، واتقن العسكريون وحلفاؤهم السياسيون في العالم الغربي اللعبة السياسية الداخلية لدرجة لا يحتاجون معها للقبض على السلطة السياسية مباشرة وبصورة مكشوفة ويفضلون البقاء وراء الستار

وخلف الواجهة المدنية التي تتحرك وفقاً لمشيئتهم. (6)

وبكل الاحوال وعند العودة الى موضوعنا فإن الذي يتحكم في سياسة الدولة الامنية يصبح له اليد الطولى في كل السياسات الاخرى ، وهذا هو الوضع الذي اصبح عليه الجيش التركي. (7) ويبدو ان المؤسسة العسكرية التركية تبنت استراتيجية تصدير قضاياها الى الخارج لحماية نفسها من الداخل وفق مبدأ الهجوم خير وسيلة للدفاع، فضلاً عن ذلك هناك مشكلات يرى الجيش ان تعقيدها او اثارها تشكل ضرورة لهيئته ومنها قضية الاكراد والعلاقات مع اليونان وقبرص وشمال العراق وهي كلها يجد الجيش فيها مبرراً لتدخله المستمر في الحياة السياسية، (8) ولم تلحق تدخلاته العسكرية الثلاثة خلال العقود المنصرمة واسقاطه الحكومات أي اذى في استقرار النظام ، فقد حدثت كلها بهدف صد خطر داهم يتهدد اسس الجمهورية ولم يكن قصدها تغيير لنظام تغييراً جذرياً ، لذلك سعى العسكريون لإعادة الادارة السياسية الى ايدي برلمانيين منتخبين (9).

ولابد من الاشارة الى ان استطلاعات الرأي اظهرت ان الجيش هو المؤسسة التي تحظى اكثر من غيرها بثقة المجتمع التركي فيها. ولكن في المقابل هناك من يرى ان الانتخابات النيابية هي الفرصة التي ينتظرها المجتمع للاقتراع الى جانب الحزب الاكثر تناقضاً مع المؤسسة العسكرية ولعل هذه احدى ثوابت الديمقراطية في تركيا (10) ، وعموماً شكل الحفاظ على العلمانية واثارة الخوف من يقظة التاريخ الاسلامي للدولة العثمانية اهم المبررات التي تقدمها المؤسسة العسكرية للتدخل في السياسة ، ونجد ذلك في تصريح رئيس هيئة الاركان ياشاروبوك انايت بتاريخ 27 آب 2007 حين قال (للأسف كل يوم تتكشف مخططات خبيثة بصورمختلفة تهدف الى الرجوع عن خطوات التطور الحديث وافساد البنيتين العلمانية والديمقراطية في البلاد) (11) .

وهناك غير عامل لتزايد اهمية المؤسسة العسكرية حتى اصبحت بمثابة بنية تتكشف فيها سلطة عليا تقع فوق مؤسسات الدولة الاخرى ، وتستمد هذه المؤسسة

اهميتها من:

1- التنظيم الداخلي المحكم وتمتعها بأستقلالية كاملة في اختيار عناصرها القيادية ووضوح رؤيتها الاستراتيجية بشأن دورها والاهداف العليا للدولة والتجدد من داخلها وليس من خارجها ، كونها تضع لترشيحات لتولي المناصب القيادية ولايستطيع رئيس الجمهورية الاختيار من خارج هذه الترشيحات ، فضلاً عن حرصها على التطهير المستمر لأي عنصر من المراتب الدنيا والوسطى التي قد تكون لها رؤية مغايرة(12) ، كما تتمتع المؤسسة العسكرية بوضع خاص، ففي جميع الدول تكون رئاسة الاركان العامة للجيش مرتبطة بوزارة الدفاع وبوزير الدفاع ، وتتم جميع التعيينات والترقيات والاحالة على التقاعد او الفصل من الجيش من قبل هذه الوزارة ، غير ان المؤسسة العسكرية التركية التي يرأسها رئيس الاركان لاترتبط بوزارة الدفاع بل برئيس الوزراء من الناحية الشكلية والنظرية فقط ، والا فهي مؤسسة مستقلة قائمة بذاتها وتقوم باتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالجيش (من تعيين او ترقية او طرد و شراء اسلحة ...الخ) دون ان يكون لوزير الدفاع او لرئيس الوزراء أي علاقة او تأثير على هذه القرارات (13)

وغدا الجنرالات مجموعة من ذوي الامتيازات في المجتمع التركي ، ولهذا كان من مصلحتهم الحفاظ على وضع القائم ولم تعد مصائرهم مرتبطة بزعيم او حزب معين بل بالنظام نفسه ، وجل همهم هو الاسقرار والامن الاجتماعي لذلك اصبحوا على اهبة الاستعداد للاطاحة بأية حكومة غير قادرة على تحقيق هذين المطلبين (14)، واخذ رئيس الاركان وبعض الجنرالات يدلون بتصريحات سياسية اكثر حتى من بعض احزاب المعارضة وهوما يتعارض مع مهمتهم الاساسية .(15)

وفي سياق ذي صلة فقد اعدت رئاسة الاركان العامة تقريراً صنفت به المؤسسات الاعلامية التركية حسب الاخبار والتقارير التي تنشرها حول المؤسسة العسكرية ، وذكر تقرير ان صحيفة(راديكال) قد نشرت في المدة ما بين 1كانون الثاني و30 ايلول من

م.د. عمر على راضى العلق

عام 2006 (66) خبراً وتعليقاً يدعم تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية مقابل (84) خبراً وتعليقاً ضد ذلك ما جعل رئاسة الأركان تصنف هذه الصحيفة في خانة الصحف التي يجب مراقبتها كما تم تعليق الثقة بأربعة من كتابها لمدة معينة ، أما صحيفة (حرييت) فقد نشرت (195) خبراً لصالح التدخل مقابل (46) خبراً ضده لتتال عنوان افضل صحيفة تهتم بالامور العسكرية ، وبدورها نشرت صحيفة (ملييات) (150) خبراً لصالح المؤسسة العسكرية مقابل (40) خبراً يعارض ذلك مما جعل هذه الصحيفة تتال رضا العسكر . (16)

ورغم كل التطورات والانواء السياسية في تركيا فقد نجح الجيش في تماسكه ووحدته الايدلوجية ، حيث كانت مصالح العسكريين هي محور تجمع الجيش في وجه الرياح المناوئة ، كما كان التنقيف السياسي للعسكريين هو الاداة الرئيسية في استمرار احكامه السيطرة على مجريات الامور في الدولة . (17)

وبحكم الواقع يمكن عد القوات المسلحة عامل معقد طالما اسىء فهم ثقله في الحياة التركية ، انهم حماة الخط الكمالي ، ومن جهة اخرى نجد في نفسية العسكري تعقيدات ترتبت على كون العديد منهم قضاوا فترات طويلة في الغرب بسبب عضوية تركيا في حلف شمال الاطلسي ، فهم يتكلمون اللغات الاجنبية ويؤدون اعمال عالية التنظيم والاحتراف بفضل التدريب الراقى عالي الكفاءة ، الا انهم من جهة اخرى يعانون شأنهم شأن الطبقة المتوسطة من الاثار السيئة التي يمر بها الاقتصاد عندما يكون في ازمة ، والامر الاكثر اهمية ان هؤلاء العسكريين منتشرين في كل مكان على امتداد البلاد وهم اكثر التصاقا بالارض من غيرهم . (18)

2- قوة الوضع السياسي للمؤسسة العسكرية بموجب الدستور التركي لعام 1982 ، ولعل هذا يفسر بشكل غير مباشر منحها حق التدخل لحماية الامن القومي ، وينص على ان القوات المسلحة هي المسؤولة عن الحفاظ على الامن القومي التركي خارجياً وداخلياً ، ولهذا لا يعتبر اقطابها أي تدخل عسكري انقلاباً بل تدخلاً دستورياً (19) ، لذلك حصل الجيش على وسيلته ويشرح ذلك سيفيك بير

نائب رئيس الاركان التركي السابق :-

اننا نتحرك على نحو تام في توافق مع الدستور التركي ، فالمادة الثانية في الدستور تنص على اننا دولة علمانية والمادة الرابعة تقول ان هذا بند لا يمكن تغييره ابدأً، وحملنا البرلمان مسؤولية حماية الاراضي التركية وكذلك حماية الجمهورية ، وفي الولايات المتحدة وبريطانيا فأن دور الجيش ليس حماية النظام السياسي، اما في تركيا فأن هذه المهمة اوكلت لنا بالقانون ، اننا لا نتعامل مع قضايا سياسية ولكننا ننفذ مسؤوليتنا الدستورية ، ونظراً لأن الجيش أطاح بالحكم ثلاث مرات في اعوام 1980،71،60 فإنه احتفظ بحق موثوق به في القيام بذلك مرة اخرى او على الاقل في ان يمارس ضغطاً حقيقياً على السياسيين (20).

3- قامت اسس بناء استراتيجية الجيش على قواعد المنظومة الغربية ، وأدت ارتباطات تركيا العسكرية مثل انضمامها الى حلف شمال الاطلسي ودخولها في تحالف مع اسرائيل الى تحديث القوة العسكرية وايضاً البنية التحتية للدولة على وجه العموم ، وينعكس ذلك في الوقت الحالي ليس فقط على قوة الاداة العسكرية وكفاءتها وانما ايضاً على قدرة تركيا العالية في التصنيع والانتاج الحربي (21)، مع اهتمام الحكومات التركية المتعاقبة منذ عام 1985 على تطوير القدرات العسكرية للبلاد وتحديثها من خلال تبني برنامج (الصناعات الدفاعية) ولاسيما بعد ماظهرته حرب الخليج الثانية من وجود خلل ما في هذه القدرات من خلال تقادم المعدات العسكرية ،مما استدعي قيام الولايات المتحدة والدول المتحالفة معها بأرسال الاسلحة والمعدات المتطورة الى تركيا ، فضلاً عن ضخامة القوة العددية للقوات المسلحة بحيث تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة بين دول شمال الاطلسي،مع عدم اغفال دور المؤسسة العسكرية في خدمة مصالحها الذاتية سواء الذي يتعلق بمزايا خاصة للعسكريين في مجالات الرواتب والاسكان وغيرها او مايتعلق بظغوطها وتأثيراتها من اجل عدم ادخال اية تخفيضات في الميزانية العسكرية(22).

3- اشكالية الهوية التركية:

مرت تركيا في سلسلة من الازمات السياسية والاقتصادية وحراك اجتماعي ، ادى هذا الواقع الى نشوء شكوك دائمة في ثبات استقرارها السياسي ،وتعد مقولة ازمة الهوية جزء من أي نقاش حول تركيا وعلاقاتها الخارجية وبالتحديد مع الغرب، حتى اصبحت صورة تركيا ممزقة بين الشرق الاسلامي والغرب وخاصة بعد وصول الاحزاب ذات الجذور الاسلامية الى سدة الحكم ، ومن حيث الجوهر يرجع هذا الوضع الى عاملين ، الاول : هناك شكوك دائمة في قدرة مجتمع اسلامي الطابع على تنظيم نفسه تنظيمياً سياسياً دائماً وفق المفهوم الغربي لديمقراطية تمثيلية تركز على التعددية الحزبية ، وهذه الشكوك تتعاضم بقدر تزايد حجم القوى السياسية التي تتبنى برامج اسلامية ، اما العامل الثاني: فهو اكتساب الاسس الكمالية طابعاً عقائدياً يضع حدوداً مصطنعة تحتجز سياسة تركيا الساعية الى ملاقات النتائج السياسية لتبديلها الاجتماعي والاقتصادي المستمر ، عندها تتراكم مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية غير محلولة وهذا يقود الى احساس شعبي متعاضم بخيبة الامل ، ويمكن حصر بعض هذه المشاكل (23):

- مسألة الاكراد .

- الميل الى حضور الدولة الكلي في كل مكان والاضعاف المتزايد لمؤسساتها.

- الاحباط المنهجي لتكون مجتمع مدني فاعل.

وللوضع السياسي في تركيا خصوصية ، حيث تحكم الدولة بعض الثنائيات مثل العلمانية مقابل الاتجاه الديني الاسلامي ، والقوة العسكرية مقابل التيارات الاسلامية، رغم ان التوازنات المتوارثة تميل الى جانب العلمانية وتأثيرها في السياسة ، الا انه لايمكن اغفال وزن القوى الاخرى المناوئة لذلك والتي تتنامى حالياً ، ويمكن عد اسبابها هو التأثير العسكري في السياسة التركية والمشاكل الداخلية ذات الامتداد الخارجي (24)، خاصة بعد النجاحات التي حضيت بها الاحزاب غير العلمانية والتي صبت في

م.د. عمر على راضى العلق

خانة المشروع السياسي المدني ذي المرجعية الاسلامية الذي يمثله في تركيا حزب العدالة والتنمية وهو امتداد لحزب الرفاه وحزب الفضيلة ، هذا المشروع هو المعني بهذه الضغوط المتزايدة ، فلا احد يريد ان يرى نظاماً ناجحاً يقوم على اساس المرجعية الاسلامية ، لانه يقضي على المزايم التي تصور المشروع السياسي الاسلامي على صورته المشوشة الحالية (25)، ولا تقتصر المشكلة على النظرة الاوربية المختلفة حضارياً (دينياً وثقافياً) الى تركيا ، بل تقع كذلك في قلب النظرة التركية الى مسألة العلاقة مع القيم والمثل التي تؤمن بها اوربا وهي قيم تقع على طرفي نقيض مع النظرة الرسمية الكمالية التي يحملها العسكريون والتي ترى في تطبيق ديمقراطية كاملة واحترام الحريات وحقوق الانسان مدخلاً لتفتيت البلاد على اساس عرقي واطلاقاً للحريات الدينية التي يستفيد منها الاسلاميون ، بمعنى آخر ان تطبيقاً كاملاً للقيم الاوربية يفترض الغاء دور العسكر في الحياة السياسية الذي يضر بمصالح طبقة مهمة في تركيا ، لكون الديمقراطية فيها قائمة على ريادة الجيش (26).

ولكن من جانب آخر نجد ان النخب التركية وخاصة العسكرية وبدعم من قوى خارجية ترى ان من مصلحتها ان يبقى الطابع الاسلامي للمجتمع شكلياً وان لا يمس الطابع العلماني للنظام السياسي المراقب عسكرياً ، مع ان تركيا ترفع عقيدتها مؤكدة (هويتها الاسلامية) عندما تحتاج الى دعم الدول الاسلامية ، بما يعني انها تعاملت مع العرب والمسلمين طبقاً لمبدأ الوظيفة (المصلحة) ، لكنها تعاملت مع اسرائيل طبقاً لأستراتيجية التحالف والرؤية المشتركة (27) .

لذلك يهدف كبار العسكريين من وراء توثيق علاقاتهم العسكرية مع اسرائيل الى قطع الطريق على اعدائهم السياسيين في الداخل الذين يطالبون بتحسين العلاقات مع الدول العربية والاسلامية ، ومن جهة اخرى فشلت العلمانية في تقديم هوية جديدة للأتراك مما ادى الى ايعادهم عن الاسلام وجرفهم الى ازمة هوية حقيقية ، وهنا كان يكمن سر وصول حزب ذي مرجعية اسلامية (الرفاه) الى السلطة بعد غياب سبعين عاماً للاسلام الحقيقي (28) .

م.د. عمر على راضى العلق

ولكن هل يمكن الرهان على استمرار الاحزاب الاسلامية في السلطة خاصة وان المؤسسة العسكرية رغم عدائها الواضح للاسلام ومحاباتها للعلمانية اصبحت تشك في قدرة العلمانية على اعادة مكانة وهيبة تركيا القديمة والتي هي ايضاً من هيبة هذه المؤسسة وصانعة مجدها (29). في حين اصبحت العلمانية التركية عاجزة عن اثبات حضورها الا بهيبة الجيش وبقوة المؤسسة العسكرية التي تعتبر المؤسسة الام في الدولة منذ عشرينيات القرن الماضي ، ووجد الجيش نفسه في مأزق فالعلمانية هي ميثاقه والدماء التي تجري في عروقه وتعطي جسده الحياة والحركة (30). لهذا لم تستطيع العلمانية الراديكالية التركية الانتصار ، النظام الديمقراطي لم يستطيع الاسقرار والعلاقة مع الغرب ظلت دائماً علاقة قلقة تشوبها الشكوك والتوجس ، وتشير مصادر الاتحاد الاوربي الى ان الديمقراطية التركية ما تزال ناقصة ، فهي تفقد الصلاحيات السياسية الهامة الموكلة للمؤسسة العسكرية ، والتأويل المتطرف للنصوص الدستورية والقانونية (31).

ثم ظهرت اشكالية اخرى لم تحاول المؤسسة العسكرية هضمها لحد الآن بعدما اصبح التوتر والخوف من وصول رئيس للجمهورية ذي جذور اسلامية الى نفس المكان الذي اعتلاه مؤسس تركيا الحديثة وارسى قواعد الحكم فيها من منطلق علماني يستبعد الدين كله من الحياة السياسية والاجتماعية والفضاء العام ، والمشهد الذي نراه اليوم يعكس حساسية الدولة التركية المفرط لأي تغيير حقيقي يمس الثوابت العامة ، فالاتاتورية تحولت الى ايدولوجية صارمة لا يمكن التراجع عنها .ونصب الجيش نفسه ليكون حامي هذه الايدولوجية (32)، وعد الجنرالات انفسهم حراساً للنظام الذي خلقوه (33).

لذلك يتربص الكثير من المحليين موقف الجيش الذي يعيش منذ اكثر من خمسة سنوات فترة تعايش قلقة مع الحكومة حزب العدالة والتنمية ، الذي استطاع نقل تركيا من دولة نصف ديمقراطية الى دولة استكملت فيها جميع ادوات الديمقراطية ومؤسساتها (34)، ثم ان الالتحاق بالاتحاد الاوربي بالنسبة لحزب العدالة والتنمية ليس هدفاً

اقتصادياً فحسب ، بل هو ايضاً نوع من السعي الى حسم السؤال الثقافي - الحضاري الذي ارق تركيا منذ عهد الدولة العثمانية ، وهو ايضاً وسيلة للاصلاح الداخلي . فعبر الطريق الاوربي ومعاييره يأمل قادة الحزب ان يصلوا الى تحجيم دور المؤسسة العسكرية واخراجها من الساحة السياسية اضافة الى توظيف المعايير الاوربية في مجال حقوق الانسان والاقليات (35) .

4- الجيش والهاجس الاسلامي :

عند دراسة البعد السياسي واستقراره في تركيا لابد ان نتناول بشكل مباشر اوغير مباشر قضية الدين ، فمع نهاية التهديد السوفيتي وانتشار المفاهيم المعادية للغرب وظهور النشاطات الاسلامية ، حل الاسلام محل الشيوعية كأيدولوجية تستحضر المواقف التي يعدها العقل الغربي متطرفة وعنيفة ، وهنا تستحق الحالة التركية اهتماماً خاصاً ، فبالرغم من ان 99% من سكانها من المسلمين فإن نخبها تدعي انها نفذت بنجاح سياسة لعلمنة الدولة (36)، وادى هذا التوجه الى حالة من الحراك الداخلي وازمة عبرت عدة مؤشرات عن استمرارها ومنها :-

1- استمرار الصراع الداخلي بين التيار العلماني ممثلاً في المؤسسة العسكرية والاحزاب العلمانية وبين التيار الاسلامي .

2- مرت تركيا بحقبة من ضعف وسقوط الحكومات بعد اشهر من تكوينها بسبب تورطها بالفساد وصراعها مع العسكريين في ظل تواضع لفاعليتها في مكافحة الاصولية .

3- هيمنة المؤسسة العسكرية ووقوفها فوق الدولة كقوة مؤثرة في التفاعلات السياسية الداخلية وقادرة على التدخل لضبط هذه التفاعلات . (37)

عند ذاك ادرك الاسلاميون في تركيا استحالة تحقيق أي تقدم في برنامجهم السياسي ، لأن معركتهم مع المؤسسة العسكرية طويلة جداً ، وكان حظر حزب الرفاه عام 1997 سوى محطة لم تكن هي الاخيرة في سياق المواجهة . (38) ولأن مفهوم

م.د. عمر علي راضي العلق

الدولة عندهم يجب ان تكون تعبيراً عن مجتمعها وليست تعبيراً عن ايدولوجية صلبة لايمكنها الاستجابة لمتطلبات العصر (39). واما هذه المعظلة اعتمد حزب العدالة والتنمية بعد فوزه في انتخابات عام 2002 الى استراتيجية تقوم على تغيير الداخل من خلال الخارج ، واتجه نحو اوربا املاً في اقامة جسور اتصال معها والعمل للانضمام الى الاتحاد الاوربي الذي سيساعد كثيراً في اتاحة المزيد من الحريات والتقليل من حجم تدخل الجيش في شؤون الحكم .(40)

وبداً حزب العدالة والتنمية العمل على نحو تكتيكي بعد ان نضج عندهم فقه التغيير على ان يحقق مراده في الاصلاح على نحو فعال ، خصوصاً اذا مااعتمد النفس الطويل وتعامله بحكمة مع الضغوط التي تتعجل قطف الثمار والانتقاض على الكمالية ، وهنا يذهب فقه التغيير الى الالتزام بالتغيير السلمي الديمقراطي والقبول بقواعد اللعبة الديمقراطية الذي صار نهجاً يتزايد انصاره في ميدان العمل الاسلامي ورفض منظريهم فكرة التغيير الانقلابي مع مناداتهم بضرورة الالتزام بسنة التدرج المقررة وفق المبدأ الداعي الى اعتبار الضرورات مسوغاً لأحتمال او القبول بالمحضورات والى احياء فقه الموازنات الذي لايتعامل مع التعاليم والتكاليف بصورة مجردة ولكنه يضعها في سياق المفاضلة بين المصالح والمفاسد واعتماد المرونة والتروي تجنباً لما هو اسوأ.(41)

وبداً المشهد التركي في هذه الزاوية بالغ الدلالة وذلك حينما اصبح شاغل العسكر هو الحفاظ على الرموز والطقوس من مراسيم الحفلات الرسمية الى الحجاب، بما يعني انهم اصبحوا معنيين بالشكل اكثر من المضمون ، وكان قادة حزب العدالة والتنمية من الذكاء بحيث انهم ركزوا على الجوهر وتركوا ساحة الطقوس والرموز للعسكر وهي المساحة التي بقيت لهم ، وهو مابداً تبادلاً للأدوار للصورة النمطية الشائعة لدى الكثير ممن يأخذون على اصحاب التوجه الاسلامي عنايتهم بالاشكال ويفخرون بنزوع العلمانيين الى الاهتمام بقيم التغيير في المجتمع ، في حين ان العكس تماماً حاصل في المشهد التركي الراهن.(42)

م.د. عمر على راضي العلق

واستطاع هذا الحزب الوصول الى سدة الحكم محققاً انجازات لم تحققها الحكومات العلمانية السابقة في كل المجالات ، فداخلياً تكفي الاشارة الى ان الناتج القومي التركي وصل في عام 2004 الى 480 مليار دولار ، وقوة العمل وصلت الى 23 مليون فرد بمتوسط دخل الفرد 6700 دولار سنوياً بمعدلات نمو اقتصادي زاد عن 6% مع علاج كابوس التضخم الذي وصل في التسعينيات الى 450% بسبب الفساد ، وسياسياً تم تحويل ملفين من ملفات فشل السياسة الخارجية للبلاد الى نجاحات كبيرة ، حيث اجبر الاوروبيين على بدأ المفاوضات التمهيدية للانضمام الى الاتحاد الاوربي ، بينما حول ملف ازمة قبرص مع اليونان الى خانة المفاوضات بدل المواجهة العسكرية التي طبعت ملف الازمة منذ ظهورها قبل عشرات السنوات.(43)

كما تم تحويل علاقات التحالف الامريكي الصهيوني الى علاقات اكثر عدالة بين تركيا وعمقها الاسلامي مع عدم اثاره الامريكيين بقطيعة كاملة مع الكيان الصهيوني وان تقلصت هذه العلاقة الى حد كبير وبالذات على المستوى العسكري والتعاون في ملف المياه الذي كان يهدد سوريا والعراق.(44)

وتحديداً بعد غزو العراق عام 2003 نجح حزب العدالة والتنمية في ممارسة سياسات تميزت بالاستقلال النسبي عن السياسات الامريكية والاطلسية في المنطقة ، ومكنها عمقها من التعبير عن تفاعلات الشارع التركي مع القضيتين الفلسطينية والعراقية وكذلك مد جسور الثقة مع سوريا وايران.(45)

وثمة توجهات كثيرة في اوربا تطالب بعدم ابقاء تركيا على هامشية الاختلاف المطلق بحجة انها اسلامية ، واذا ما استقر هذا التوجه فأن تركيا ستؤثر ايجابياً على كل العالم الاسلامي وبخاصة العربي وسوف تدفعه باتجاه التحديث الفكري والسياسي ، فما تفعله تركيا قد يقلده الآخرون عاجلاً ام آجلاً وبخاصة اذا ما اخرجها من الفقر وسوء التنمية والتطرف الديني.(46)

وبعد ان ترسخت اقدام حكومة حزب العدالة والتنمية في السلطة حتى بدأت في سحب البساط تدريجياً وبهدوء شديد من تحت اقدام المؤسسة العسكرية مستندة في ذلك

م.د. عمر على راضي العلق

الى انجازاتها واتخاذها الشروط والمعايير الاوربية الصارمة للحصول على العضوية ذريعة ومسوغاً لتقليص النفوذ السياسي الطاغي للعسكر. وتعتقد المؤسسة العسكرية ان تنفيذ اصلاحات كهذه والتي تأتي في اطار التجاوب التركي مع معايير الاتحاد الاوربي سيتسبب في اشاعة اجواء من الديمقراطية والتعددية ، مما يفضي في المحصلة النهائية الى اعادة العسكر الى معسكراتهم وانهاء سطوتهم على مسار الحياة السياسية .(47)

لاسيما ان المفوضية الاوربية دائمة التأكيد على ان هيمنة مجلس الامن القومي التركي على الحياة السياسية ووصاية الجيش على الدولة يعوقان ضم تركيا الى الاتحاد الاوربي . بمعنى اخر ان مرونة وحصانة حزب العدالة والتنمية اعانته على تجريد الجيش ومعاونيه العلمانيين من مسوغات الاصطدام وتقويض حكومته على نحو ما جرى من قبل مع اربع حكومات اسلامية اخرها حكومة اركان في العام 1998.(48) وعلى الرغم من تدمير الجيش تقليص صلاحياته الا انه لايمكك الا الموافقة على هذه الاجراءات والا سيقف في مواجهة حتمية مع القوى السياسية المدنية التركية والدول الغربية .(49) ولسان حاله يقول (ان ما يفعله الاتحاد الاوربي حيال تركيا يعتبر خطراً على سيادة الجمهورية التركية واستقلالها مما يعكس كون ذلك احد المخططات الخبيثة لزعزعة الاستقرار في البلاد) .(50)

وعموماً ان ذلك يفسر بعض المرونة التي تبديها المؤسسة العسكرية قياساً بالتجارب السابقة وهو ما جعل كذلك الجيش يتخذ موقفاً مرناً الى حد ما في ترشيح عبد الله غول وفوزه لرئاسة الجمهورية التركية .(51)

5- الجيش والاكرد

ظلت القومية الكردية وحركتها السياسية تعيش حالة اختناق واحتباس اثر اسلوب السلطات التركية باستخدام الفعل العسكري لقمعها وانهاكها ،حتى اتخذت هذه الحركات مساراً جديداً تميز بظهور الاحزاب السياسية القومية والاشتراكية وبرزها حزب العمال الكردستاني (والذي يرمز له بpkk)في نهاية سبعينات القرن الماضي ، ادخل

م.د. عمر على راضى العلق

القضية الكردية في اطارها المسلح (52) ،وما زالت هناك فجوة بين التوجه التركي والاكرد فيها ليس على مستوى التوجهات السياسية لكلا الطرفين فحسب ، وانما بأنعدام الجسور التي يمكن اقامتها للوصول الى تسوية ما على المستوى الكلي بينهما ، واصبح هناك عالمين مختلفين ،الاول لايعترف للثاني بوجود هوية قومية مستقلة ، والثاني لايستشعر ثقة بل شكوكاً متزايدة الى درجة القطيعة مع الطرف الاول، وعلى هذا الاساس فان لغة الحوار السياسي قد انعدمت عبر العقود الماضية وحل محلها لغة حوار القوة والعنف المتبادل .(53)

ولا تخفي الاوساط الكردية المعتدلة قناعتها ان تصاعد العمليات العسكرية لحزب (pkk) مهما كانت خطورتها لاتعدو كونها منتجاً عسكرياً تركيا ،(54) وهناك من يرى ان المؤسسة العسكرية تهدف استغلال العمليات العسكرية هذه ذريعة لشن هجمات ما وراء الحدود ، الهدف منه ما زال واضحاً هو خلق مناخات توتر وخضات داخلية وارباك للحكومة وتصعيد قومي لدى الشعب التركي ولكي يظهر الجيش للرأي العام ان حزب العدالة والتنمية متساهلاً مع الارهاب (55)، لأنه لا يوجد تفسير اخر حول اصرار المؤسسة العسكرية على القيام بعملية عسكرية خلف الحدود ، ولا احد يستطيع ان يحدد الهدف منها ،هل المقصود عملية كبيرة تتطلق بحجة ضرب مقرات حزب (pkk) لتطول كل شمال العراق ، او بمعنى اصح اسقاط الفيدرالية الكردية المنصوص عليها في الدستور العراقي ؟

وفي الواقع ان الاسئلة حول مدى مؤاومة الظروف لمثل هذه العملية والشكوك بالنتائج التي تحققها على عمليات حزب pkk كثيرة جداً ، الى درجة ان معظم المحللين العلمانيين والمعتدلين وحتى المؤيدين للجيش قلقون من ان تكون العملية العسكرية ان حصلت مجرد فخ تستدرج اليه تركيا .(56)

وكانت الاشارة التركية الاقوى جاءت من قائد القوات البرية الجنرال ايلكيرباشيوغ الذي توعد واشنطن والعراقيين والاكرد خصوصاً برفع كلفة التطورات في العراق اذا لم يجدوا حلاً لمشكلة حزب pkk المتواجد هناك ، محذراً من ان الوضع قد يخلق نموذجاً

م.د. عمر على راضي العلق

جاذباً لبعض الفئات داخل تركيا ،حيث ان التطورات في شمال العراق اكسبت الاكراد قوة غير مسبوقه سياسياً وعسكرياً وقانونياً ومعنوياً متهماً الولايات المتحدة بأنها لم تبادر بأي خطوة لتصفية حزب pkk (57).

ويمكن القول انه ليس هناك أي تغيير في السياسات التركية ازاء هذه المشكلة، وانما فقط هو تغيير في الاساليب لمعالجتها ، وقد جرب الاتراك كل الوسائل ما عدا الوسيلة الوحيدة ،الاعتراف بوجود اقلية وانه لا بد ان يكون لهذه الاقلية وضع خاص، ومن هنا تأتي صورة تركيا في مجال انتهاك حقوق الانسان الكردي على رأس القائمة ، وبل ان هناك مطالب اوربية وامريكية لحل هذه المشكلة حلاً سلمياً .(58)

ويدرك قادة حزب العدالة والتنمية الحاكم انه لن يكون بمقدورهم حل المشكلة الكردية في اطار تركي صرف ،كما يدركون ايضاً ان اوربا قد تكون افضل من يساعدهم على تحسين اوضاع الاكراد وغيرهم وضمان تمتعهم بحقوقهم اللغوية والثقافية (59).

ويبدو ان الحكومة التركية بصدد تنفيذ برامج اصلاحية واسعة تشمل الدستور المعمول به منذ عام 1982 او سن دستور مدني جديد يتضمن تغييراً في مفاهيم اساسية خاصة بالمواطنة واحترام الثقافات واللغات غير التركية ،اضافة الى تقليص نفوذ المؤسسة العسكرية وتحديد دور المحكمة الدستورية وتوسيع رقعة الحياة الحزبية السياسية في البلاد .

الا انه من جانب اخر تحاول المؤسسة العسكرية وضع عراقيل غير قابلة للتجاوز امام العملية الاصلاحية هذه ، خاصة وان الاوضاع في المثلث التركي الايراني العراقي تزداد احتقاناً وتعقيداً مع التصاعد الحاصل جراء المواقف الاستفزازية المتبادلة بين المؤسسة العسكورية وحزب pkk الذي تنطلق عناصره من شمال العراق ، ومحاولة الحكومة المدنية معالجة الموقف بروية عن طريق تفكيك الازمة على ان لا يكلفها ذلك غضب الجيش والشريحة العلمانية التي تعمل بكل جهد من اجل قطع الطريق على كل الجهود السلمية الجارية لتطويق التصعيد العسكري الحاصل ،وقد تدفع هذه الحالة

المؤسسة العسكرية الى البحث عن انقلابات من نوع اخر تقوم على مبدأ خلق المشكلات للحكومة المراد تغييرها او ازاحتها حتى لو كانت منتخبة. (60)

وازاء هذا الوضع يذهب بعض المحللين في شؤون الشرق الاوسط بالقول ان التوغل في شمال العراق لن يتم الا تحت الضغوط الهائلة التي تمارس على الحكومة من قبل الرأي العام التركي والمؤسسة العسكرية التي تحاول استغلال الوضع الميداني لأستعادة زمام المبادرة داخلياً ، وفي ذات السياق نشرت جريدة (لوموند) الفرنسية مقال ناقش به دانييل فيرنبيه كيف ان (المغامرة العسكرية في العراق ستكون سبباً في ان يعود الجيش التركي الى واجهة القرار السياسي في تركيا) على اعتبار ان قادة الجيش هم من يقرر متى تنتهي هذه العمليات ،

وراي فيرنبيه ان خيار الحرب يستند الى حقيقتين بالنسبة الى حكومة رجب طيب اردوغان رئيس وزراء التركي ، الاولى :هي الكلف الداخلية لبقائه من دون تحرك لملاحقة عناصر حزب pkk ، والثانية : تتعلق بحقيقة دور الجيش التركي قبل الحرب المحتملة وبعدها وخلالها . (61) ونتيجة لضغوط المؤسسة العسكرية صرح رجب طيب اردوغان رئيس وزراء التركي بتاريخ 2007/11/30 ان حكومته فوضت الجيش تنفيذ عمليات عسكرية ضد مقرات حزب pkk في شمال العراق ، وعملياً بدأت يوم 2007/12/1 الضربات التركية ودخول قواتها الحدود العراقية . (62)

وتردد مؤخراً كلام لم نعهده سابقاً لخص القضية برمتها، ان اجمع رؤساء سابقون لأركان الجيش التركي ان سياسة انكار الهوية الكردية التي اتبعتها انقرة في السابق وما تزال كانت من اكبر الابخاء (63) ، وقد وقع هذا الكلام كالصاعقة على المقامات العليا ، واصدرت رئاسة اركان الجيش التركي امرا يمنع أي منتسب للمؤسسة العسكرية الادلاء بأي حديث او تقييم لما يجري من تطورات عسكرية تحت طائلة منعه من دخول المراكز والمؤسسات العسكرية (64).

م.د. عمر على راضى العلق

يبدو ان للانقلابات في تركيا نمط متشابه وهناك سيناريو واحد متكرر ، اذ يبدأ بأنذار توجهه القوات المسلحة الى رأس السلطة سواء رئيس الوزراء او رئيس الدولة مصحوباً بشروط تطرحها المؤسسة العسكرية واذا لم تكن هناك استجابة لأنذار الجيش يحدث الانقلاب، (65) وليس من تقاليد المؤسسة العسكرية البقاء في الحكم ، كما ان انقلابتها ليس من نمط الدموي ، اذ يمكن عدداً انصاف انقلابات ، ويكمن هدفها في مواجهة خطر او اصلاح خلل داخل الجهاز المدني ، وهناك قدر من الايمان داخل المؤسسة العسكرية ان دورها هو حراسة النظام وليس السيطرة عليه ، ومن المهم ان تحافظ على استقلاليتها قدر الامكان ، ولا يتدخل الجيش الا في حالات تدهور الاوضاع الى حد يهدد الدستور ومبادئ الدولة، (66) حتى اصبح السؤال التقليدي عند المجتمع التركي في اغلب الازمات هو ماذا يقول الجيش ؟ ، ويمكن تلمس الاجابة في ما قاله الرئيس التركي السابق سليمان ديميرل لتلفزيون (ان تي في) التركي : هناك دولتان في تركيا مؤكداً ان تركيا لم تتغير كثيراً عن الماضي، في اشارة الى تحكم العسكر في تسيير امور الدولة رغم وجود حكومات مدنية ، وازداد : هناك الدولة وهناك الدولة الخفية...عندما تحدث مشكلة صغيرة...تتراجع الدولة المدنية وتصبح الدولة الخفية هي الصانع للقرارات (67).

ويمكن عد اول استيلاء على السلطة يقوم به الجيش الخفية التي تمحور حولها دور سياسي اكثر نمطية في السنوات التالية ،وعلى امتداد ما يقارب اربعين سنة ومنذ عام 1960 وحتى عام 1980 قامت المؤسسة العسكرية التركية بثلاث انقلابات اطاحت فيها بالحكم المدني ، الاول في 27 ايار 1960 ضد حكم عدنان مندرس والثاني في 12 اذار 1971 ضد سليمان ديميرل رئيس الوزراء انذاك والثالث في 12 نيسان 1980 ضد الرئيس فخري كورتورك ، وذلك بمعدل انقلاب كل عشر سنوات ،واذا اضفنا الى ذلك ضغوط الجيش والتي اسفرت عن تقديم نجم الدين اربكان رئيس الوزراء لأستقالته في يونيو 1997 نكون ازاء اربعة انقلابات عسكرية (68) ، رغم ان اربكان اصبح على رأس الوزارة الائتلافية التي تشكلت في يونيو 1996 ليصبح اول

اسلامي يصعد الى قمة السلطة السياسية في العصر الحديث في الشرق الاوسط عن طريق الانتخابات ،وقد اتخذ سياسة ناجحة تعتمد الواقع ولا تبتعد عنه ،الا ان المؤسسة العسكرية رأت في نجاحاته خطراً كبيراً خاصة اته اقترب لحل بعض القضايا الشائكة في تركيا وعلى رأسها القضية الكردية (69)، وبدأ الجيش بحملة تطهير للاسلاميين في صفوفه ، وتوالت تصريحات قادة المؤسسة العسكرية بشأن الاصولية الاسلامية كتهديد رئيسي يسبق تهديد حزب pkk للجمهورية التركية العلمانية ، وليس بأمكان المؤسسة العسكرية القضاء على هذا التهديد عن طريق انقلاب عسكري لتجنب ما قد يثيره ذلك من تعقيدات اضافية في علاقات تركيا مع الغرب خصوصاً بعد تأكيد وزارة الخارجية الامريكية في 13 و17 حزيران 1997 رفضها فكرة الانقلاب وتلميحتها بفرض حظر تسليحي واسع على تركيا في حالة قيام هذا الانقلاب (70) .

ما لبث الجيش ان تحرك ايضاً في مطلع نيسان 2007 حينما رشح رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان لمنصب رئيس الجمهورية ، وانتهى الامر في بيان بثه الموقع الالكتروني للقيادة العامة لأركان الجيش التركي للاطاحة بهذا الترشيح ، وجاء في بيان الجيش ((ان المشكلة تتلخص في ان العملية الانتخابية الرئاسية مبنية على مجادلات بشأن العلمانية ولا يمكن تجاهل ان القوات المسلحة التركية طرف في هذا الجدل وانها المدافع عن العلمانية وحاميها وانها ستعبر عن موقفها واتجاهها وستتحرك بشكل علني وواضح كلما اقتضت الضرورة ذلك)) ، وعلى خلفية الانقلابات السابقة تم اخذ كلام المؤسسة العسكرية هذا على محمل الجد (71) .

وثمة مسألة مهمة في هذا الخصوص ، فأن المؤسسة العسكرية لاتعتبر أي تدخل انقلاباً بل تدخلاً دستورياً لحماية الامن القومي التركي ، بمعنى ان التدخل لم يكن يحمل طابع المغامرة ، ولكن هناك موقف متداول داخل هذه المؤسسة بحيث يتقرر بضوءه التدخل او عدمه ،لذلك اصبح دور هذه المؤسسة قابضاً على التوازنات والذي تنطوي على تغيير حركة الحكومة في اتخاذ القرارات (داخلية وخارجية) لاتتفق ورؤى هذه المؤسسة ومصالحها التي تمسك بكل الخيوط وتظهر على الساحة في الوقت

المناسب (72).

ويجادل الجيش بأن تدخلاته هذه سببها فشل السياسيين والاحزاب في ادارة شؤون البلاد وتقديمهم مصالحهم الشخصية والحزبية على مصلحة الوطن في كثير من الاحيان، ومن المرجح ان يستمر الجيش في فرض نفسه بانتظام على العملية السياسية للدولة في المستقبل المنظور ، بينما لا ترحب البيئة الدولية بمثل هذه التدخلات العسكرية (73) . وحذر الاتحاد الاوربي على لسان مفوض شؤون توسيع الاتحاد (اولي رين) الجيش التركي وطالبه بالبقاء بعيداً عن السياسة ، وقال للصحفيين :- (من المهم ان يترك الجيش مسألة الديمقراطية للحكومة المنتخبة ديمقراطياً ، وهذا اختبار (سيظهر) ان كانت القوات المسلحة التركية تحترم العلمانية الديمقراطية للعلاقات المدنية العسكرية) ،واضاف ،انه يدرس البيان الذي اصدره قادة الجيش بدقة ،مشدداً على ان احترام الديمقراطية شرط اساسي لترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الاوربي ، معتبراً في الوقت نفسه ان التوقيت مفاجيء وغريب ومن المهم ان يحترم الجيش قواعد اللعبة الديمقراطية ودوره فيها (74).

وفي الواقع الذي لايمكن تجاهله مهما كان هي ان المؤسسة العسكرية التركية ستظل اهم مؤسسة في الدولة لها القدرة على بقاء شكل النظام وحمايته وضمان الاستقرار وضابطة وقابضة على السلطة العليا ولا توجد أي مؤسسة اخرى لها القدرة والهيمنة والتنظيم والانضباط والفاعلية وسرعة الحركة بما يحقق لها مثل هذا الحضور .

حينها يبقى ملازماً لتركيا انها دولة ديمقراطية او شبه ديمقراطية لكن الكلمة الاولى والاخيرة للعسكر عبر انقلابات وتدخلات لم تنته ، وايضاً يبقى تصورهما على الدوام مشروطاً بالخوف من هاجس مؤامرة تدبرها قوى اجنبية - قد تكون اوربية - تسعى لتفكيك البلاد بغية الخلاص من منافس غير مرغوب فيه .

قائمة المصادر

- 1- د. نزار اسماعيل عبد اللطيف ، اليابان : اشكالية التحول من سياسة الى الاستراتيجية عسكرية ،محطات استراتيجية ،مركز الدراسات الدولية ، العدد 43 ،2000.
- 2- فهمي هويدي ،نهاية دولة العسكر وحكومتها الخفية ،جريدة الشرق الاوسط ، العدد 9618 في 2005/3/29 .
- اورخان محمد علي ، العدالة يلجم الجيش التركي 2003/11/8 ،شبكة المعلومات الدولية
Islamonline-net/Arabic/politics
- 4- بسام السيد ،العسكر في تركيا ... هل ينقلبون على جول ؟ مفكرة الاسلام
2007/4/27
- شبكة المعلومات الدولية islammemo-cc/article/
- 5- الترتوران ودانيال بابيس ،رجال اتاتورك،المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، سوريا ، العدد 13 ، 1998 ص.35
- 6- د. منذر سليمان ،الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي 3 ابريل 2004 .
شبكة المعلومات الدولية ، <http://www.kefaya.org/enough>
- 7- الترتوران ودانيال بابيس مصدر سابق ص36
- 8- د. كريم محمد حمزة ود. دهام محمود علي ،القوى الفاعلة في المجتمع التركي، بيت الحكمة ،بغداد 2002 ص22-23 .
- 9- هاينز كرامر ،تركيا كقوة اقليمية ،مجلة شؤون الاوسط ،مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ،بيروت العدد 55 ، 1996 ص24 .
- 10- محمد نور الدين، حظر حزب الرفاه في تركيا ،المسيرة المتعثرة للديمقراطية ، مجلة شؤون الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية ،بيروت العدد 69 ، 1998

ص 68-69 .

- 11- شبكة المعلومات الدولية . <http://www.loyeci.net/aljazeera.php>
- 12- د. جلال عبد الله معوض ،صناعة القرار في تركيا ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،1998.ص291 .
- 13- اورخان محمد علي ، مصدر سابق .
- 14- فيروز احمد ،صنع تركيا الحديثة ،ترجمة د.سلمان داود ود. حمدي حميد ،بيت الحكمة ،بغداد ،2000،ص34 .
- 15- اورخان محمد علي ،مصدر سابق
- 16- جريدة الزمان العدد2639في2007/3/10 .
- 17- الترتوران ودانيال بايبس مصدر سابق ص36-37 .
- 18- نظرة شمولية على تركيا ،تقرير مجلة الايكونوست البريطانية ،ترجمة هجير عدنان ،في شؤون تركية ،معهد الدراسات الاسيوية والافريقية (الملغي)،الجامعة المستنصرية ، العدد الاول ،1985 ص 91 .
- 19-- د. جلال عبد الله معوض،المصدر نفسه ص117 .
- 20- الترتوران ودانيال بايبس مصدر سابق ص24 .
- 21- المصدر نفسه ص33 .
- 22- د. جلال عبد الله معوض،مصدر سابق ص118 .
- 23- هاينز كرامر ،تركيا كقوة اقليمية، مصدر سابق ص25
- 24- الترتوران ودانيال بايبس مصدر سابق ص35.
- 25- احمد التلاوي ،العدالة والتنمية في تركيا .. التحديات مستمرة ،2007/6/9
- شبكة المعلومات الدولية . <http://ikhwanonline-com>
- 26- هاينز كرامر ،تركيا المتغيرة ،تعريب :فاضل جنكر ،مكتبة العبيكان ،الرياض 2001 ص74 .
- 27- د. كريم حمد حمزة ،ود.دهام محمود علي . مصدر سابق ص10 .

- 28- محي عبد المنعم ،ايران واربكات وصراع الخلافة . دار الكتاب العربي ،القاهرة 1997، ص40 .
- 29- المصدر نفسه ص28 .
- 30- المصدر نفسه ص.43
- 31 - د.خالد شوكت ،تركيا الاسلامية ..تجد ضالتها في الاتحاد الاوربي ، اسلام اون لاين 2002/12/12. شبكة المعلومات الدولية <http://www.islamonline.net>
- 32- كمال حبيب ،حزب العدالة والتنمية الاسلامي التركي يتجه لتأسيس الجمهورية الثالثة ،2007/10/6 ،شبكة المعلومات الدولية <http://maslimstan.net>
- 33 - فيروز احمد ،مصدر سابق ص.33
- 34- اورخان محمد علي ،مصدر سابق .
- 35- د.عبد الله تركماني ،جدل الاسلام والحادثة في التجربة التركية ، 2005/1/1 ، شبكة المعلومات الدولية <http://www.thisissyria.net>
- 36- جيراسموس كارا بيلياس ،الاسلام والاستقرار السياسي في تركيا ،ترجمة حارث محمد حسن ، في اوراق اسبوية ،مركز الدراسات الدولية ،العدد50 ،ايلول 2000 .
- 37- حال الامة العربية (المؤتمر القومي العربي التاسع) مركز الدراسات الوحدة العربية ،بيروت ،اذار 1999 ص.59
- 38 - محمد نور الدين ،حظر حزب الرفاه ،مصدر سابق ص69 .
- 39- كمال حبيب ،مصدر سابق .
- 40- بسام السيد ، مصدر سابق .
- 41- فهمي هويدي،تشكيل (الرفاه) حكومة جديدة يكون كميناً له،مجلة المجلة ، العدد852 في 9-15/6/1996 .ص.33
- 42- فهمي هويدي ،ارهاصات ميلاد الجمهورية التركية الثانية .

شبكة المعلومات الدولية ، . <http://www.samidoon.com>

43- احمد التلاوي ، مصدر سابق .

44- المصدر نفسه .

45- راسم عبيدات ، ازمة الرئاسة التركية ، ازمة هوية ام ازمة خيارات ، 2007/5/31

شبكة المعلومات الدولية / <http://www.voltairenet.org>

46- عبد الله تركماني ، مصدر سابق .

47- سامي شورش ، انقرة والاكراد ، المواجهة العسكرية والتهدة السياسية ، جريدة الحياة

2007/10/24 .

48- بشير عبد الفتاح ، الاسلاميون في الانتخابات الرئاسية التركية وخطر وصول

الصراع السياسي الى انقلاب عسكري ، جريدة الحياة 2007/4/27 .

49- بسام السيد ، مصدر سابق .

50- شبكة المعلومات الدولية ، اسلام اون لاين 2002/5/15 .

51- بسام السيد ، مصدر سابق .

52- د. احمد نوري النعيمي وكوثر طه ياسين ، القضية الكردية في تركيا ، مجلة

الدراسات الدولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد العدد 20 ، 2003 ص 13

53- د. عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي ، اكراد تركيا وابعاد مشروع الكاب ، مركز

الدراسات التركية ، جامعة الموصل 1994 ص 172 .

54- سامي شورش ، تركيا بعد انتخاباتها الاخيرة ، رؤية كردية عراقية ، 2007/8/3

شبكة المعلومات الدولية / <http://www.sotaliraq.com>

55- بافي رامن ، تركيا بين كماشة الجيش والعلمانية المزيفة ؟

شبكة المعلومات الدولية / <http://www.semakurd.net/>

56- د. محمد نور الدين ، مغامرات تركية

شبكة المعلومات الدولية ؟ <http://www.alithad.com/paper.php>

- 57- د.محمد نور الدين ،الجيش التركي يهدد واشنطن ،جريدة السفير 26/9/2007
- 58- محمد وفاء حجازي ، حلقة نقاشية ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد1998،227 ص.52
- 59- خالد شوكت ، مصدر سابق .
- 60- سامي شورش . انقرة والاكرد،جريدة الحياة 24/10/2007 .
- 61- د. محمد نور الدين ،المغامرة التركية ... والخيبات الكردية ، جريدة السفير 2007/11/1 .
- 62- قناة الجزيرة الفضائية يومي 30/11 و1/12/2007 .
- 63- د. محمد نور الدين ،القضية الكردية بعيون جنرالات تركيا . جريدة السفير 2007/11/9 .
- 64- د. محمد نور الدين اردوغان يريد حلاً شاملاً للمسألة الكردية . جريدة السفير 2007./11/20
- 65- معتز محمد سلامة ،الجيش والسياسة في تركيا ،مجلة السياسة الدولية ،العدد 131 ، 1998 ص124 .
- 66- المصدر نفسه ص125 .
- 67- تفجير يسلط الضوء على دولة خفية بتركيا .
شبكة المعلومات الدولية <http://www.Souforum.net>
- 68- معتز محمد سلامة، مصدر سابق ص124
- 69- مصطفى عاشور ،تورجت اوزال ،والمد الاسلامي بتركيا ،
شبكة المعلومات الدولية . <http://www.islamonline.net>
- 70- د. جلال عبد الله معوض،مصدر سابق ص74 .
- 71- الانتخابات التركية : هل يستطيع حزب العدالة احكام قبضته على السياسة التركية
2007/7/17.؟ .
- شبكة المعلومات الدولية : <http://www.middl,east – online.com>

- 72- د. جلال عبد الله معوض مصدر سابق ص 67 .
- 73- الترتورات ودانيال بايس ،مصدر سابق ص 20 .
- 74- علي عبد العال ، معركة لتحطيم الرؤوس في تركيا ، 2007/5/2
شبكة المعلومات الدولية <http://www.egyptiangreens.com>